اقتصاد

زهاء ٣٠ شركة تتنافس لاستيراد النفط لمصلحة الحكومة

| علي محمود سليمان

رأى وزير النفط والثروة المعدنية سليمان العباس أن تجربة السماح للقطاع الخاص باستيراد المشتقات النفطية لتشغيل المنشآت الصناعية لم تكن ناجحة، مؤكداً أن الشركة العامة لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» هي الجهة الوحيدة المخولة باستيراد وتوزيع المشتقات النفطية وهي التي تقوم بتأمين احتياجات القطاعات كافة ومن ضمنها القطاع الخاص.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح الوزير أن العام الماضي شهد السماح للقطاع الخاص باستيراد المشتقات النفطية (مازوت – فيول) لمدة ستة أشهر بموجب قرار مجلس الوزراء بهدف تخفيف أعباء استيراد هذه المشتقات عن طريق الحكومة، بحيث يقوم القطاع الخاص باستيراد احتياجاته للمصانع والمعامل ولكن للأسف الشديد بعد أن تم استيراد عدة شحنات من المشتقات النفطية لمصلحة القطاع الخاص بهدف الاستخدام الذاتي قام البعض منهم بالمتاجرة بها في السوق السوداء مستغلين وجود اختناقات لتحقيق أرباح سريعة، وربما كان أحد الأسباب التي ساعدت بما حصل هو وجود سعرين لمادة المازوت في ذلك الوقت، حيث كان هناك سعر حكومي للتدفئة ولبعض جهات القطاع العام، وسعر آخر لباقي القطاعات، ونتيجة لما ترتب على هذه التجربة من آثار سلبية لم يتم التمديد لها، وسيتكفل القطاع العام ممثلاً بشركة محروقات بتأمين احتياجات القطاع الخاص من المشتقات النفطية.

ولفت وزير النفط والثروة المعدنية إلى أن الجهة الوحيدة المعنية بتأمين المشتقات النفطية هو مكتب تسويق النفط التابع لرئاسة مجلس الوزراء، حيث يقوم بإبرام عقود لمصلحة شركة محروقات والمصافي ويتم الإعلان ومراسلة الشركات التجارية الخاصة العاملة في هذا المجال، وقد تصل أحياناً إلى ٣٠ شركة وتتنافس عدة شركات بالتقدم لهذه الإعلانات (مرحباً بكل من يرغب في المشاركة في هذا المجال بأن يتقدم لمكتب تسويق النفط بأوراق التأهيل اللازمة والمنافسة أصولاً) والمكتب يدرس العروض ويعرض النتائج على لجنة النفط برئاسة رئيس الحكومة وعضوية وزير النفط ويقرر إرساء العرض على السعر التنافسي الأفضل.

موضحاً بأنه لم يسبق لمؤسسات القطاع العام أن قامت باستيراد المشتقات النفطية كما لا يتم هذا الأمر حالياً وشركة محروقات هي الجهة الوحيدة المخولة بتوزيع المحروقات في سورية.

وكان وزير النفط والثروة المعدنية قد نفى خلال جلسة مجلس الشعب الأخيرة كل ما يشاع حول حصر استيراد المشتقات النفطية بأشخاص لهم نفوذهم وفق ما صرح به أعضاء المجلس، مؤكداً أن عملية استيراد وشراء المشتقات النفطية تتم حصراً عن طريق مكتب تسويق النفط العائد لمجلس الوزراء من خلال الإعلان عن مناقصات بهذا الخصوص وعبر لجنة النفط التي تقر كل الإرساءات. مضيفاً: إن وضع المشتقات النفطية مقبول بشكل عام وإلى تحسن خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى أن كمية الإنتاج الحالية من النفط تقدر بنحو ١٠ آلاف برميل يومياً ونحو ١٢ مليون متر مكعب من الغاز مع إمكانية إنتاج ٣,٥ ملايين متر مكعب من الغاز من حقل الشاعر بريف حمص فور تحسن الظروف الأمنية.

وزيرا الصناعة والزراعة تحت قبة «الشعب»:

متابعة الشركات الأجنبية التي أبرمت عقوداً مع الحكومة ولم تنجزها

التعدي على الحراج موضوع شائك وهو مسؤولية جماعية

| الوطن

تساؤلات عديدة طرحها أعضاء مجلس الشعب أمام وزيري الصناعة والزراعة في جلسة الأمس، وتركزت على أهمية القطاعين الزراعي والصناعي في الاقتصاد وتأكيد ضرورة تحسين واقع الإنتاج الزراعي والنهوض بواقع الصناعة الوطنية وإعادة تأهيل المصانع في المناطق التي تمت إعادة الأمن والاستقرار إليها مؤكدين ضرورة تحسين الواقع الخدمي في المدينة الصناعية بحلب وتأمين وصول المواد الأولية إليها لما له من مردود اقتصادي جيد على الاقتصاد الوطني إضافة إلى دعم وحماية المزارعين وتأمين احتياجاتهم من البذار والمواد العلفية.

وطالب أعضاء في المجلس بمنح إجازات استيراد للتجار بتوفير المواد الأولية للصناعات السورية وإعادة تأهيل المعامل المدمرة من جديد، مشيرين إلى أهمية وجود خطط زراعية تحضيراً للموسم الزراعي وتأمين مستلزماته والتعويض على مربي الثروة الحيوانية المتضررين إضافة إلى إعادة تأهيل المعامل المتوقفة عن العمل مع وضع آلية لتسويق الحمضيات والكميات الفائضة منها وإقامة معمل للعصائر في المنطقة الساحلية ووضع إجراءات رادعة لحالات التعدي على الغابات.

كما طالب أعضاء بضرورة إنصاف عمال غزل إدلب البالغ عددهم نحو ١٢٠٠ عامل والذين لم يتقاضوا رواتبهم منذ أشهر علماً أنهم التحقوا للعمل في محافظة حماة إضافة إلى تسديد رواتب جزء من العاملين في المؤسسة العامة لاستصلاح الأراضي وعاملي سد الفرات.

وأشار أعضاء إلى أهمية تأمين المقننات العلفية لمربي الدواجن بكميات كافية للحد من ارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية، مشددين على ضرورة استثمار المدينة الصناعية في حلب وتأمين الحماية اللازمة لها ومنع السرقات والتعديات التي أثرت سلباً على أعداد المنشآت العاملة فيها مع تأكيد ضرورة إيجاد سبل لحماية المناطق الصناعية بما يسهم في تشجيع الصناعيين على الاستمرار في الإنتاج وإلى ضرورة تشجيع ودعم الصناعيين وتأمين مستلزمات الإنتاج وجميع التسهيلات اللازمة لهم مع أهمية توفير وسائط نقل للمستلزمات الزراعية والحاصلات إلى مناطق الزراعة والإنتاج والأهم من ذلك برأيهم هو السعي جدياً إلى ضرورة تعديل خط البادية لإتاحة الفرصة أمام مواطني بعض المناطق المتاخمة له بالزراعة والاستفادة من هذه المناطق في تأمين فرص عمل جديدة للراغبين.

وتساءل أحد الأعضاء عن مصير الجرارات المسجل عليها من قبل المزارعين ولم يستلموها حتى الآن بسبب ظروف الأزمة الراهنة، مشيراً إلى ضرورة تعويض المزارعين عن الأراضي والممتلكات الزراعية التي لم يتمكنوا من استثمارها خلال الأزمة وإيجاد مكان بديل لشركة فرز وتوظيف وتعبئة المنتجات الزراعية في عدرا وتشكيل لجنة للتحقيق حول منع استثمار الأراضي الزراعية في ريف حماة الشمالي، مطالبين أيضاً بتعديل قانون الحراج ودعم منتجات الحمضيات والزيتون وإيجاد خطط لإعادة تأهيل المعامل المتوقفة ومعالجة موضوع إيصال الأقطان إلى معامل الغزل والنسيج.

على حين دعا وزارة الصناعة إلى متابعة الشركات العربية والأجنبية التي أبرمت عقوداً مع الشركات والمؤسسات الصناعية ولم تنجزها على الشكل الأكمل وفقاً للعقود الموقعة بين الجانبين كما كانت هناك مطالب بإحداث مدينة صناعية نموذجية في المنطقة الساحلية على غرار المدينة الصناعية في الشيخ نجار وإعادة النظر بالمحاصيل الإستراتيجية الأمر الذي استهجنه وزير الصناعة باعتبار المناطق الصناعية بحاجة إلى مساحات واسعة وهذه المساحات غير متوافرة.

بدوره قال وزير الصناعة كمال الدين طعمة خلال رده على الأعضاء إن إستراتيجية الوزارة تتركز على إحداث المشاريع الصناعية التي تعتمد على مواد أولية زراعية بما يسهم في النهوض بواقع الصناعات الزراعية والاستفادة من توافر مستلزمات الإنتاج، موضحاً أن إقامة المدن الصناعية يحتاج إلى مساحات كبيرة لا يمكن أن تتوافر في بعض المحافظات وخاصة الساحلية لافتاً إلى أن الوزارة تمكنت من إعادة تأهيل ٢٢ معملاً متضرراً بشكل جزئي على حين تم التريث بوضع المعامل المتضررة كلياً إلى حين توافر الإمكانات اللازمة حيث يمكن إعادة تشغيلها وفقاً لاتفاقية شراكة مع القطاع الخاص موضحاً أن الانتقادات التي جاءت بخصوص منطقة الشيخ نجار قد تمت معالجتها بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وعدد من الوزراء والمعنيين وتم الاتفاق على أن المدن الصناعية ستتولى حمايتها وزارة الداخلية من الداخل على حين ستكون وزارة الدفاع معنية بحمايتها من الخارج.

وبالعودة إلى رد وزير الصناعة أكد مجدداً أن العمل جار لتوسيع بعض الخطوط الإنتاجية في معامل المياه المعدنية لكونها ذات جدوى اقتصادية وتؤمن أرباحاً مهمة لخزينة الدولة، مبيناً أن عمليات الإنتاج بدأت في محلج السلمية منذ ثلاثة أشهر بعد إعادة تأهيله والشركة العامة للإسمنت حماة تعمل بطاقتها الإنتاجية كاملة، موضحاً أن الشركات العربية والأجنبية التي لم تلتزم بالعقود الموقعة مع الشركات العامة ستصادر قيم تأميناتها وتمنع من التعاقد مجدداً.

وفي سياق متصل قال وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري إن استكمال العمل بمشروع الري الحديث مرهون بتحسن الظروف الحالية وتوافر الموارد المالية الكافية مشيراً إلى أن مشروع تعديل قانون الحراج جاهز وسيتم رفعه خلال فترة قريبة إلى مجلس الشعب لمناقشته وإقراره، مبيناً أن استمرار الوزارة بدعم الثروة الحيوانية ومربي الدواجن وهناك دور جديد لمؤسسة الأعلاف من خلال تأمين احتياجات الثروة الحيوانية بما فيها قطاع الدواجن وبالنسبة لموضوع بذار القمح للموسم الحالي قال إن الكميات متوافرة في فروع مؤسسة إكثار البذار بالمحافظات وأن السماد مؤمن في فروع المصرف الزراعي، لافتاً إلى اعتماد الخطة الإنتاجية الزراعية للموسم الحالي، حيث باشرت مديريات الزراعة بإجراء التنظيم الزراعي والعمل على تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي للموسم الشتوي الزراعي القادم.

وبيّن الوزير أن التعدي على الحراج موضوع شائك وهو مسؤولية جماعية لذلك فإن الوزارة وبالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية اتخذتا قراراً بمنع تصدير الأخشاب إلى الخارج وبيع السكان القريبين من الأحراج طنين من الحطب بأسعار تشجيعية، مؤكداً في الوقت ذاته دور المجتمع الأهلي في هذا الإطار.

> نواب: التعويض على الفلاحين الذين لم يتمكنوا من استثمار أراضيهم

٢٧٠ مطعماً بدمشق دفعوا ضرائب بـ١,١٣ مليار ليرة فقط في ٨ أشهر

وزير السياحة: يجب تحصيل مبالغ أكبر ويمكن الاتفاق على ضريبة مقطوعة

مليارا ليرة إيرادات السياحة الدينية في ٢٠١٥ وحجوزات لسبع سنوات قادمة

| محمد راكان مصطفى

كشف وزير السياحة بشر يازجي لـ«الوطن» عن أن الضريبة المحصلة من منشآت الإطعام في محافظة دمشق وعددها ٢٧٠ منشأة وصلت إلى نحو مليار و١٣٥ مليون ل. س منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية آب الماضي، وذلك على الرغم من أنه من الممكن أن يتم تحصيل ضرائب أكبر للخزينة العامة في حال تم تشديد الرقابة على نشاط هذه المنشآت.

ومن تصريح الوزير وبمقاربة بسيطة نجد أن المطعم يدفع ضريبة في اليوم حوالى ١٧ ألف ليرة علماً أن أحجام ومبيعات المطاعم وتصنيفاتها مختلفة، ولكن هذا رقم وسطي تقريبي ويعتبر قليلاً نظراً لكونه متضمناً رسم الإنفاق الاستهلاكي ولكون هذه الضريبة اليومية لا تتعدى أكثر من فاتورة لطاولتين فقط، دون أن ننسى التلاعب في الإيرادات والمبيعات من هذه المطاعم.

وبين الوزير أن هناك معوقات كثيرة تواجه عمل الوزارة في مجال تأهيل الكثير من المنشآت السياحية وذلك بسبب عدم وجود تراخيص نظامية لهذه المنشآت ما دفع الوزارة إلى العمل مع وزارة المالية عند إعداد المرسوم ١١ الخاص برسم الإنفاق الاستهلاكي حيث تم السماح للوزارة بتأهيل هذه المنشآت على الوضع الراهن بهدف تحصيل الضرائب من هذه المنشآت ورفد الخزينة بإيرادات ضريبية جيدة.

وأوضح يازجي أنه منذ صدور المرسوم وبعد تشكيل اللجان تم تأهيل أكثر من ١٦٠ منشأة على وضعها الراهن بما في ذلك المنشآت السياحية في المولات وتمت موافاة وزارة المالية بقوائم تضم هذه المنشآت ليصار إلى تحصيل الضرائب المترتبة على هذه المنشآت لمصلحة الخزينة العامة.

مبيناً أنه على اعتبار أن الضريبة في المنشآت السياحية تحدد وفقاً للتصنيف وبهدف الوصول إلى المطابقة بين التصنيف المالي والتصنيف السياحي تم إعداد قرار من الوزارة خاص في موضوع الأسعار للمنشآت السياحية حيث يتم الوصول إلى هذه المطابقة وتم تشكيل لجان لدراسة المنشآت والوقوف على واقع عملها بهدف تحديد أرباحها للوصول إلى العدالة في تكليف الضريبة قدر الإمكان.

واقترح يازجي أن يتم العمل على إيجاد صيغة اتفاق بين وزارة المالية والمنشآت السياحية على ضريبة مقطوعة يلتزم بتسديدها صاحب المنشأة إلى وزارة المالية وريثما يتم صدور مرسوم الفوترة وإيجاد آلية عملية وفق برامج محددة للوصول على الأرباح الحقيقية للمنشآت السياحية يتم بناء عليها تحديد الضريبة المستحقة لمصلحة الخزينة العامة.

وبالنسبة للتنسيق الجاري بين الوزارة ومصرف سورية المركزي والمصارف العامة ووزارة المالية للوصول إلى حلول بخصوص القروض المتعثرة الخاصة بالمشاريع السياحية المتوقفة بين وزير السياحة أنه من المتوقع أن يتم عقد اجتماع قريب مع هذه الجهات للوصول إلى قرارات تتناسب مع الفترة القادمة وحل إشكاليات هذه المنشآت لكل فئة بناء على ظروف كل منشأة.

وأوضح أن الجزء الأكبر من الموازنة الخاصة بالوزارة لعام ٢٠١٦ تم توجيهه نحو موضوع التعليم والتدريب السياحي إضافة إلى موضوع استكمال مركز دمر وتطوير مديرية السياحة في محافظة اللاذقية والعمل على تطوير العمل والرقابة في الوزارة إضافة إلى تخصيص بدلات الاستثمار الخاصة في مشروع كيوان بالتنسيق مع وزارة الإسكان لحل موضوع السكن البديل، إضافة إلى ترميم سوق الحرف السياحية.

وكشف يازجي عن أن إيرادات السياحة الدينية منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية آب بلغت ملياري ل.س لنحو ٢٢٥ ألف زائر من لبنان والعراق والكويت والبحرين والسعودية، مؤكداً أن هناك حجوزات سياحة دينية لسبع سنوات قادمة، وذلك إيماناً من الوزارة على قدرة قطاع السياحة الدينية بالتعافي المبكر موضحاً وجود ضعف بعدد الأسرّة في منشآت المنامة في القطر، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل على التشجيع والتحفيز لأصحاب المنشآت السياحية المتوقفة للعودة إلى العمل إضافة إلى التشجيع للمستثمرين بالاستثمار في مجال منشآت المنامة.

في أسواقنا... مياه آبار تباع على أنها معدنية

| عبد الهادي شباط

طلب وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شاهين من مديريات التجارة الداخلية في المحافظات تكثيف دوريات الرقابة على المخابز العامة والخاصة والتحقق من قيام أصحابها ببيع الخبز بمواصفات نوعية جيدة وبالوزن والسعر المحددين أصولاً وإلى اتخاذ أشد العقوبات بحق المخالفين وتأمين المناطق بمادة الخبز حين إغلاق المخبز أو إلغاء رخصة معتمدة أو تخفيض المخصصات للمخابز الخاصة.

وفي السياق نفسه كشف مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية باسل طحان للوطن عن تنظيم ٦٠٠ ضبط خلال الأسبوع الماضي بحق مخالفين وعينات تم سحبها من الأسواق والفعاليات التجارية منها ١٦ حالة إغلاق إداري لمحال ومنشآت تجارية وإحالة ٤ مخالفين للقضاء موجوداً إضافة إلى ضبط عدد من المخالفات الجسيمة مثل ضبط ٨ مخالفين يعملون على الاتجار بمواد مدعومة من الدولة وضبط ١٢ تاجراً مخالفاً بسبب التلاعب بالمواصفات.

ومن جانبه أوضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بريف دمشق لؤي السالم أن دوريات حماية المستهلك التابعة للمديرية ضبطت أمس في منطقة جرمانا (حي النسيم) ورشة تقوم بالغش من خلال تعبئة مياه عادية (آبار) على أنها مياه معدنية في عبوات تحمل ماركات (بقين– فيجة– دريكيش).

حيث تم ضبط أدوات الغش المستخدمة من عبوات فارغة جديدة وأغطية للعبوات و٤ خزانات لتعبئة المياه منها ثلاثة خزانات داخل الورشة والخزان الرابع محمل على سيارة يتم استخدامها لنقل المياه إلى الورشة إضافة إلى عبوات مياه معبأة وجاهزة للبيع مبيناً أنه تم اتخاذ جملة من الإجراءات بحق صاحب الورشة منها تنظيم ضبط تمويني تحت بند الغش والتدليس في ذات البضاعة وتزوير ماركات وحجز الأدوات الموجودة في الورشة والتي تتضمن العبوات الفارغة وخزانات المياه وغيرها إضافة إلى حجز السيارة التي كان يتم استخدامها لنقل المياه إلى الورشة وإحالة الضبط إلى القضاء المختص وأنه تم العمل على مخاطبة محافظ ريف دمشق للاستمرار بإغلاق الورشة وحجز السيارة لمدة شهر والإيعاز لمن يلزم للبحث عن المخالفين صاحبي الورشة بعد هروبهما إضافة إلى مخاطبة وزارة الصناعة لتقديم دعوى قضائية لاتخاذ صفة الادعاء الشخصي للمطالبة بكامل الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت بالشركة جراء التصرف المخالف بتزوير ماركاتهم.

كما بيّن السالم أنه تم ضبط نحو ١٢٠ مخالفاً خلال الأسبوع الماضي منها ضبط نصف طن من الدقيق التمويني لدى معمل لصناعة المعكرونة يقوم باستخدام هذا الدقيق في إنتاجه إضافة إلى ضبط ١٣ مخالفة جسيمة منها ضبط ٥ محطات محروقات تبيع بسعر زائد وتتلاعب بالعداد وضبط مستودع بفعل حيازة مواد غذائية منتهية الصلاحية.

وفي سياق متصل في وزارة التجارة الداخلية أكد معاون الوزير جمال الدين شعيب خلال اجتماع اللجنة التحضيرية لمعرض الباسل للإبداع والاختراع السابع عشر والمسابقة الوطنية للإبداع والاختراع لبحث الترتيبات والإجراءات المتخذة لزيادة عدد المشاركين أهمية إقامة المعرض والمسابقة وخاصة في الظروف الحالية بحيث تكون المشاركات على مستوى متميز من الناحية العلمية سواء في المعرض أو المسابقة مبيناً وجود مشاركات جيدة حتى الآن لكن اللجنة تطمح لزيادة عدد المشاركين في هذه التظاهرة الاقتصادية والعلمية التي تقيمها الوزارة كل عامين بهدف دعم المبدعين والمخترعين.

كما ناقشت اللجنة السبل الكفيلة لإنجاح المعرض والمسابقة بالشكل الأمثل وبما يضمن مشاركة واسعة من المخترعين والمبدعين حيث بلغت عدد المشاركات ١١٨ مشاركة في المعرض و٣٠ مشاركة في المسابقة إضافة إلى معالجة الصعوبات التي تعترض المبدعين والمخترعين المشاركين بسبب الظروف الراهنة والعمل على تذليلها.

قانون ضريبة الدخل يمنح وزير المالية صلاحيات مخالفة للدستور

العكام لـ«الوطن»: القانون الحالي يفتقد للعدالة لأنه خفض معدلات ضريبة الأرباح ورفع معدلات ضريبة الرواتب

| محمد منار حميجو

أكد أستاذ كلية الحقوق بجامعة دمشق محمد خير العكام أن رفع معدلات الرواتب والأجور المعفاة من الضريبة إلى ١٥ ألفاً غير كاف لأن الدراسات أثبتت أن الرقم يجب أن يكون أكبر من ذلك بكثير يصل إلى ٥٠ ألف ليرة، مشدداً على ضرورة إعفائها من ضريبة الدخل.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال العكام: إن فلسفة الحد الأدنى المعفاة يجب أن تكفي المكلف وأسرته التكاليف الضرورية للحياة ولا اعتقد أن مبلغ ١٥ ألف ليرة شهرياً كاف لتأمين الحاجات الأساسية ولاسيما في ظل هذه الموجة من الغلاء الفاحش.

وبيّن العكام أن ضريبة الدخل الأخيرة غير متوازنة ومتساوية من حيث المساواة بين الشريحة والأخرى معتبراً أن هناك عشوائية في توزيعها.

ووجه العكام انتقاداً لاذعاً لقانون ضريبة الدخل وأنه بحاجة ماسة لإعادة النظر به بشكل كلي معتبراً أن هذا القانون غير عادل لأنه يرفع معدلات ضريبة الرواتب ويخفض ضريبة الأرباح وسواء من حيث معدلاته أو الإعفاءات في القانون أو من حيث الإشكالية التي تنص على الفرق بين ضريبة الدخل والأرباح الحقيقية.

وقال العكام: إن قانون ضريبة الدخل في سورية يفتقد للعدالة لأنه أولاً خفض معدلات ضريبة الأرباح على حين رفع معدلات ضريبة الرواتب والأجور حيث غدت المعدلات الأخيرة أعلى من معدلات الأرباح واعتبر ذلك يشكل تناقضاً مع الأسس التي اعتمد عليها المشرع عندما ميز مصادر الدخول ووضع قواعد التكليف تتناسب مع طبيعة كل مصدر.

وأضاف العكام: على الرغم أن مصدر ضريبة الرواتب والأجور سببها الدخل الناتج عن العمل فقط والذي يكون بطبيعته متدنياً وفيه الكثير من عوامل المخاطرة إذا قورن مع مصادر الدخل الأخرى فإن معدلات ضريبة دخل الرواتب والأجور أصبحت أعلى من معدلات ضريبة الأرباح.

وأضاف العكام: كما أن الصلاحيات المعطاة لوزير المالية في القانون مخالفة للدستور مشيراً إلى أن اللجان المختصة في ضريبة الدخل لا تتمتع بالحيادية والاستقلالية سواء كان ذلك من ضريبة الدخل المقطوع أو بالأرباح الحقيقية.

واعتبر العكام أن القانون الحالي حابى شركات القطاع الخاص على حساب شركات القطاع العام ففرض على أرباحها ضريبة مثلية معدلها ٢٨ بالمئة مهما كان نوع الشركة وطبيعة نشاطها في المقابل جعل هذه الضريبة إذا كانت للمكلف أو شركات القطاع الخاص بمعدلات أقل.

ولفت العكام إلى أن ضريبة رؤوس الأموال متدنية جداً رغم أن مصدرها رأس المال ويكون دخولها المتعلقة بالأغنياء لا تتجاوز ٧ بالمئة وهذا يعتبر رقماً متدنياً ومن هذا المنطلق فإنه يجب إعادة النظر بالقانون من كل جوانبه ولاسيما أن الظروف الراهنة كانت سبباً في رفع الأسعار لدرجة أن المواطن السوري اليوم أصبح يحتاج إلى أكثر من ٥٠ ألف ليرة لتأمين احتياجاته اليومية فقط.

وأصدر الرئيس بشار الأسد مرسوماً تشريعاً منذ شهر رفع من خلاله الرواتب والأجور المعفاة من ضريبة الدخل من ١٠ آلاف ليرة إلى ١٥ ألف ليرة.

وطالب العديد من المختصين رفع الحد الأدنى من الرواتب والأجور المعفى من ضريبة الدخل نتيجة الغلاء الفاحش التي شهدته المواد الأساسية إضافة إلى رفع سعر مواد المشتقات النفطية بشكل كبير ومن ثم تعديل قانون ضريبة الدخل الذي لم يعد ملائماً للمرحلة الراهنة صار أمراً ضرورياً.

وصدر قانون ضريبة الدخل رقم ٢٤ في عام ٢٠٠٣ وهو يشتمل على ٦ أبواب مقسمة على ١٢٩ مادة حيث تحدث الباب الأول عن ضريبة أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية «مكلفو الأرباح الحقيقية» وفي الباب الثاني تحدث عن أرباح المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية فئة مكلفي الدخل المقطوع على حين تحدث في الباب الثالث عن تكليف غير المقيمين والأشخاص غير السوريين أما في الباب الرابع فكان عن ضريبة الرواتب والأجور أما الخامس فعن ضريبة رؤوس الأموال والباب السادس تحدث عن أحكام عامة.

> القانون حابى شركات القطاع الخاص على حساب العام وفرض ضريبة ٧ بالمئة فقط على الأغنياء

> رفع الرواتب المعفاة من الضريبة إلى ١٥ ألفاً غير كاف